المبحث الثاني

توجهات وآفاق الإصلاح والتحول إلى الديمقراطية في الأردن (الرؤية الأولى)

د. أحمد الشناق*

يأتي الحديث عن الإصلاح والتحول إلى الديمقراطية، ونحن نعيش وسط إقليم مشحون بالمفاجآت والتقلبات التي تعاند في مجموعها ولا تطاوع، وفي وسط ظروف إقليمية وعالمية لا مكان فيها للضعفاء، عالم تعصف به رياح سياسية هوجاء بفعل قوى لا تعرف سوى مصالحها. وتبرز أنماط من العلاقات بما يخدم هذه المصالح، ليس لديها ما يمنع من إعادة ترتيب خرائط العالم والأقاليم والدول، بما ينسجم مع هذه المصالح. وهي حالة تضعنا جميعاً أمام تساؤل كبير: أين نحن من هذا الطوفان؟ وما هي إستراتيجيتنا الوطنية على مختلف الصعد؟ وهذا يقودنا إلى تساؤلات أخرى عديدة أبرزها: من نحن؟ وأين نحن الآن؟

* أمين عام الحزب الوطني الدستوري.

وإلى أين نريد التوجه مستقبلاً؟ وكيف لنا الوصول إلى غايتنا المستقبلية؟ هل نحن بحاجة إلى إصلاح وقرارات استراتيجية يتحرك الجميع بموجبها في إطار مرسوم كإستراتيجية دولة؟

وبكل الصراحة والوضوح التي اعتدنا أن نتحدث بها في هذا الوطن الطيب، أرى أن الرأي العام الأردني أمامه الكثير من الأسئلة حول العديد من السياسات التي تبنتها الحكومات المتعاقبة وخاصة ما يتعلق بالقضايا الإصلاحية، والوعود بتنفيذها وترجمتها على أرض الواقع، مما أفقد الحكومات مصداقيتها لدى الشعب الأردني وعدم ثقته أحياناً كثيرة بقدرتها على تنفيذ تلك الوعود، الأمر الذي أوجد حالة من التساؤلات المسببة للإحباط لدى قطاعات واسعة من شعبنا والناشطين في العمل الوطني العام على مختلف مستوياته. مما أحدث أضراراً كبيرة على مسيرتنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

تتآلف الدول من الطبائع البشرية التي بداخلها، وتستمد شكلها من مواطنيها، لأنها الصورة الأصل لمن فيها ومرآة تعكس شكل سكانها. لذا تتجه الدول بحكوماتها وقطاعاتها الخاصة والعامة لإيجاد توجه استراتيجي يحكم نظرتها نحو المستقبل تحدد فيها غايات وأهداف ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالضرورة التي تنشدها لنفسها، يحكمها في ذلك رسالتها التي تتبناها بوصفها شعاراً دائماً، ليخلق فيما هو داخلها أو من

ينظر إليها من بعيد رؤية وتصوراً واضحين عن ماهية عملها وسبب وجودها، ولما أصبح ضرورياً إبراز شكل صورة وطننا الأردني في إطار عصري كان لا بد من استنباط شكله الجديد من موروثنا السياسي والاقتصادي ومن نسيجنا الاجتماعي. فنظام الحكم في الأردن نيابي ملكي وراثي، وكافة أركان النظام النيابي قائمة في نظامنا السياسي على الدستور الأردني. وهو من أوفى الدساتير وأكثرها ثباتاً. وقد أكد أن الأمة مصدر السلطات، وأخذ بالديمقراطية النيابية، وعند الحديث عن الإصلاح فلا بد أن يبدأ من دستور الدولة الأردنية باعتباره القانون الأساسي الذي على هديه توضع كل القوانين الناظمة لمسيرة الدولة والمجتمع.

وعليه فإن الإصلاح السياسي لا بد أن يكون وفق إستراتيجية وطنية تحكم نظرتنا نحو المستقبل، وتتحدد فيها الغايات والأهداف التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بشكل صورة الوطن الأردني من أجل إعادة إنتاج سياسي للدولة الأردنية في إطار عصري، وتجاوز أساليب وآليات وأدوات تقليدية خدمت ظروفاً زمنية لم يعد بمقدورها مجاراة المنجز الوطني وحاجات المجتمع ومتطلباته التنموية ومواجهة تحديات داخلية وخارجية على مستوى العالم. ومن أهمها مكونات هذه الإستراتيجية توسيع مساحة المشاركة الشعبية في أطر مؤسسية بما يوفر قاعدة سياسية

للدولة عبر تطوير الرأي العام وتنظيمه وتوجيه الوعي الشعبي على مصالحه الحقيقية في إطار من الاعتزاز والانتماء للوطن، وبما يقيم سلطة بإرادة شعبية من خلال مشروعية الدولة القانونية والمبادئ الدستورية التي رسمت بها أصلاً صورة الأردن منذ نشأته، وحددت معالم توجهاته التي يسعى لتحقيقها نموذجاً للدولة العربية الإسلامية العصرية، ومن أجل إقامة نموذج الأمة على رقعة وطننا المحدود. فالكثيرون يمرون على دستورنا الأردني مرور الكرام رغم ما له من المعاني العميقة والدلالات الكبيرة مما يستوجب إكبار اللحظة التاريخية التي شهدت ولادة الدستور والروح الوطنية القومية التي يزخر بها. فالمنطلق ما كان إلا قومياً طافحاً وعقائدياً خالصاً، لا يتوقف عند نقطة معينة بل يأخذ بأسباب العصر والتطور باعتبار الإسلام دين الدولة ويصلح لكل زمان ومكان. فالأردنيون على الدوام لا هوية لهم غير العروبة والإسلام.

فالإصلاح والتحديث حالة مستديمة الحيوية لا ترتبط بمرحلة أو زمن؛ لأن الجمود شكّل على الدوام أكبر المخاطر على استمرارية الدول وبقائها، فالتطوير في الآليات والأدوات والأساليب بمعنى التجديد والتحديث مطلب وضرورة مُلحّة بما يوازي هذا التاريخ العريق والمنجز الأردني الكبير عبر مسيرة البناء التي كافح من أجلها

القيادة والشعب. ولديمومة هذا الإصلاح لا بد من خطة وطنية ترتكز على خطوات أبرزها:

١- **تنمية حزبية**، هدفها الوصول إلى قيام أحزاب رئيسية وطنية برلمانية تتداول السلطة التنفيذية، معروفة للشعب من خلال برامجها المعلنة التزاماً بالمصداقية والمسؤولية.

٢- **قانون انتخاب**، يهدف إلى إيجاد مجلس نواب كتلي برامجي يعزز المؤسسية والتحديث المنشودين ويتجاوز الثغرات القائمة، ويعمل على تشجيع اندماج المجتمع على المستوى الوطني ليكون الانتخاب لصالح أفكار وبرامج توجهات وطنية، وبما يتجاوز العصبيات التقليدية الجهوية والعشائرية والإقليمية، ومن شأن ذلك تطوير المؤسسية والتناوب على السلطة التنفيذية. وبما يؤسس لمعارضة منظمة على أساس برامجي وليس على أساس شخصي مصلحي. ولا سبيل لتطوير مؤسسة البرلمان إلا باعتماد التعددية السياسية البرامجية، وحصر ممارسة العمل السياسي في الأحزاب كآليات في هيكلية الدولة الأردنية.

٣- **تشكيل الحكومات**، سيبقى أسلوب تشكيل الحكومات في الأردن والذي يحكمها انتقائية التشكيل عرضة للنقد، وذلك لأنها تفتقر إلى القوة رغماً عنها أو ليس لها حزب أو أحزاب أو إغلبية برلمانية

تحميها وتدافع عن قراراتها وسياساتها، ويحكم وزراءها الاجتهاد الفردي، فليس لديهم من سبيل غير ذلك. حيث تختلط الأمور مما يضع صانع القرار تحت ضغط الرأي العام بالعمل على سرعة تغيير الحكومات والتعديلات الوزارية بدون أسباب سياسية واضحة، ليصبح التغيير هدفاً بذاته لتجديد فرص من فاتهم نصيب في الحكومة. الأمر الذي يجعل من الحكومات الأردنية تعيش واقعاً بين خصوم سياسيين غير مشاركين فيها، ومطرقة التغيير بصفتها هاجساً يومياً تعايشه الحكومات، الأمر الذي يفضي إلى حكومات غير مستقرة وعاجزة عن تنفيذ خطط أو برامج، ليكون الخاسر الوحيد بذلك الوطن والمواطن، مما يخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي في البلاد، وإضعاف قدرة الحكومات على ممارسة مسؤوليتها دستورياً عن الشؤون الداخلية والخارجية في البلاد باعتبارها حكومات مسؤولة أمام برلمان.

وفي نصوص الدستور الأردني سلطة التشريع مقدمة على سلطة التنفيذ، فالحكومات الأردنية لا يجوز أن تبقى تحت مفهوم حصولها على الثقة، فالأصل في الحكومات الديمقراطية أن تتوفر لها أغلبية برلمانية ترتبط معها بالتزام متبادل وتدافع عنها على غرار ما يحدث في الدول الديمقراطية.

وفي ضوء ذلك ومن خلال قراءتنا للمشهد السياسي الأردني صار لزاماً علينا أن نفكر ملياً، وأن نراجع بتأنٍ لا يطول واقعنا السياسي الداخلي؛ لنضع الأساس المتين لحراكنا السياسي الإصلاحي. فما زالت الانتخابات النيابية تجري على أساس انتخاب ضيق في ظل غياب العمل الحزبي الوطني الفاعل، لتنتج مجالس برلمانية تحكمها فردية الاجتهاد والتصرف، والبرلمانات التي يشكل الأفراد غير المنظمين حزبياً قوامها لا يمكنها تجنب النقد والاتهام من قبل العامة. فالاجتهادات الفردية تحكم عملها مثلما تحكم عمل من يوجهون النقد لها. والحكومات التي تتشكل انتقائياً وبالأسلوب نفسه، ستبقى كذلك عرضة للنقد أيضاً.

وفي ضوء هذا الوقع السياسي العام أرى أن اعتماد النظام الحزبي والتعددية السياسية هو السبيل الأمثل لتطوير مؤسسة البرلمان وأسلوب تشكيل الحكومات، وعليه فإن ترتيب البيت الحزبي يدخل في مقدمة الإصلاح السياسي المطلوب، لتصبح الأحزاب آليات شعبية قادرة على ممارسة دورها في البرلمان والحكومات، وليصبح البرلمان برلماناً سياسياً قادراً على القيام بممارسة سلطاته السيادية على الاختصاص ورقابياً على الحكومات، على أن تكون الأحزاب شكلاً ومضموناً معبراً عن شكل ومضمون النظام السياسي الأردني والدولة الأردنية.

ولما كان البرلمان هو حاضنة الرأي العام على مختلف اتجاهاته الفكرية والسياسية، ومعبراً عن آمال الشعب وطموحاته في التغيير والتجديد، ويمارس الشعب الأردني من خلاله دوره في مظاهر الحكم والسيادة، كان لا بد للحزبية الأردنية أن تكون حزبية برلمانية، فالحزبية لا تمارس دورها دستورياً إلا في برلمان، وهذا له مدلوله السيادي والدستوري الذي لم يطرح في البلاد حتى الآن. ويقع الكثيرون في خطأ أن قانون الانتخاب النيابي أهم قانون سياسي بعد الدستور. وموقفنا أن قانون الانتخاب في أي مجتمع هو مجرد قانون إجرائي تنظيمي لا أكثر ولا أقل، فهو مجرد تعليمات ترقى دستورياً إلى مستوى القانون. وهو لا يعدو كونه محصلة نهائية للإرادة السياسية للدولة بكل مكوناتها. فقانون الانتخاب يقتصر دوره على تحديد إجراءات الترشيح والانتخاب وما يتعلق بالدوائر الانتخابية وسن الناخب وحق الانتخاب وما إلى ذلك من إجراءات، بمعنى أنه قانون إجرائي محض.

وعليها فإن الأهم من ذلك هو القانون الناظم للحياة السياسية العامة أي قانون الأحزاب وليس قانون الانتخاب كما يجري في البلاد. فقانون الأحزاب قانون دستوري، ينظم الأحزاب بمكنونها السياسي، وقانون الانتخاب يضع إجراءات وتعليمات ينحصر دورها في إتاحة الفرص للناس لممارسة واجباتهم في الترشيح والانتخاب.

فهل من الحكمة أن يستمر الحوار على ما هو قائم عليه الآن؟ وعلى سبيل المثال وليس الحصر مما يجري من حوار؟ هل يجوز طرح الاستفتاء على الشعب حول قضية جدلية سياسية كما نسمع الآن أم أن الدستور الأردني أخذ بمبدأ سيادة الأمة وليس سيادة الشعب؟ وهل أدرك أصحاب الطرح أنه انقلاب على الدستور ونسف للدولة الأردنية ومبادئها الدستورية؟ وعليه نضيف هل يبقى قانون الأحزاب على شاكلة قانون مزاولة المهنة أم هو قانون دستوري سيادي متعلق بسلطان الدولة، أي المشاركة في السلطة السياسية؟.

وهناك أيضاً طروحات أخرى من قبل حكومتنا وكأن الأردن دولة ناشئة تبحث عن دستور جديد، وهذه خطايا ولا نقول أخطاء ارتكبتها الحكومات المتعاقبة اختلط فيها الحابل بالنابل.

وبالتالي عندما نتحدث عن الحزبية لا نتحدث عن هيكلية حزبية قائمة، وإنما نتحدث عن مؤسسية سياسية حزبية منشودة تتيح ديمقراطياً لكل صاحب رأي حقاً مقدساً في التعبير والمناقشة، تتنافس فيما بينها على اجتراح الآراء والأفكار ومزاولة الممارسات التي تخدم الوطن وتقوي نظامه السياسي عبر الممارسة الديمقراطية الشاملة التي تحتكم في نهاية المطاف إلى رأي الأغلبية وقرارها. فالديمقراطية سلاح لا يعطى إلا لمن كان ديمقراطياً.

فالديمقراطيات تقوي النظم السياسية على مستوى العالم، والحالة الاستثنائية في ذلك النظام السياسي الأردني، كخاسر وحيد من مناخات الحرية والديمقراطية السائدة الآن البلاد. فما أغربها من حالة! فالأصل في الحزبية أن تكون حزاماً واقياً للرأي العام عن أهداف الدولة وغاياتها.

إن العمل السياسي الحزبي المنظم هو وحده الطريق الصحيح نحو آفاق المستقبل في وقت نجد أنفسنا فيه على مفترق طرق غير مستعدين للعودة فيه للوراء كما نصر، لكننا مترددون في اللحظة ذاتها عن التقدم خطوة للأمام، وهو وضع لا أعتقد أن بإمكاننا الحفاظ عليه طويلاً خاصة في ظل المتغيرات التي تحيط بنا. وسنجد أنفسنا في لحظة ما مرغمين على الحركة إما للوراء خلافاً لما نتمنى، وإما للأمام خلافاً لإرادتنا ومصالحنا الوطنية العليا. لذا أؤكد من جديد أن هذا الأمر يجب أن يحسم مبكراً.

إن الحديث عن الحزبية تحديداً يتطلب مراجعة شمولية للحياة السياسية الأردنية، وتسمية العديد من الأمراض السياسية بأسمائها ليس لغايات التوقف عندها أو جلد الذات، وإنما لغايات إعادة أسس بناء الحياة السياسية وتنظيم آلية العمل السياسي الوطني الأردني. وإعادة النظر بتشريعات وقوانين علاقة الدولة بكافة مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب؛ تمكيناً لتحديد الأدوار وتنظيمها في إطار مشروعية الدولة

القانونية كدولة مجتمع مدني، ولتكون الانطلاقة للجميع من نقطة واحدة سقفها الدستور، وتنفيذ أحكام سيادة القانون على الجميع على اعتبار أن التعددية لا تعمل إلا في ظلال الدولة المدنية.

إن تحصين النظام البرلماني دون تعدٍ من سلطة على حيز سلطة أخرى يتطلب توفر الضمانات بأن يمارس البرلمان دوره. ومدة دورات انعقاده، وتشكيل حكومة انتقالية تشرف على الانتخابات لضمان حيادية السلطة التنفيذية، وإلغاء التعديلات كافة التي أجريت على المواد الدستورية ما بعد دستور ٥٢ لظروف سياسية خارجة عن إرادة النظام السياسي الأردني، والمطالبة بالمحكمة الدستورية، وباستقلال القضاء ضماناً لحياديته ونزاهته بوصفه أساساً لصورة الدولة المدنية الديمقراطية التي نريد.

إن ما نحتاجه اليوم جرأة في الطرح والقبول بالحوار ما دام الحوار فضيلة على قاعدة الثوابت الوطنية والمبادئ الدستورية، مؤكدين أن الوطني هو ذاته القومي والإسلامي.

ومن حق البرامج والأفكار وطنية أم قومية أم إسلامية أن تتنافس، تنافس الشرفاء بعيداً عن الخصومات والتخوين والاتهامات باعتبارها ممارسات لم تورث لأمتنا غير الذل والهوان، ونحن بعون الله قادرون بمراجعة بسيطة من خلال مؤتمر وطني يفضي إلى توافق وطني يتحقق

خلاله التحول الديمقراطي ليصنع التوازن الاجتماعي السياسي والاقتصادي في البلاد، وما يمكن من انطلاقة أردنية تنتظم بها آلية العمل السياسي الوطني النابع من الجذر السياسي الوطني المجتمعي.

(إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ)

صدق الله العظيم